



المركز المصرى
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

رملة بولاق.. من القاتل؟ ومن الضحية؟



التقرير الميداني الأول

أعدّه: محمد عادل . مالك عدلي

عشش بدائية مبنيه من الطوب ومعروشة بما تيسر من الأخشاب، أزقة ضيقة وسيدات يفترشن الأرض هربا من حرارة العشة، صنوبرين مياه عموميين، ودورات مياه مشتركة للسكان، أطفال يلعبون بكل سعادة وبراءة على أرض طافحة بمياه المجاري لعدم وجود صرف صحي، ووجوه عمال وصناعيه وربات بيوت مليئة بالصمت والحزن.. ملامح رئيسية تلاحظها فور دخولك لمنطقة عشش الكفراوي برملة بولاق أبو العلا والتي شهدت عمليات فر وكر بين بعض السكان ورجال الشرطة مساء الثاني من أغسطس 2012 إثر قيام شرطة السياحة بقتل عمرو البني أحد سكان المنطقة بزعم قيامه بفرض إتاوات على ملاك وإدارة أبراج النايلى سیتی.

تغطية إعلامية لبعض الصحف والقنوات الفضائية تلاحظ انحيازها الفاضح واستبقاها للأحداث وإدانته لسكان العشش دون أن تستمع إليهم، بل وتهيبى الرأي العام لتقبل عدوان رجال الشرطة عليهم، ثم قيام رئيس الوزراء د. هشام قنديل بزيارة الأبراج والإطمئنان على سلامتها وسلامة قاطنيها دون الإهتمام بتفقد حالة سكان العشش والإطمئنان على سلامتهم أيضا، ثم إعلان وزير الداخلية اللواء/ أحمد جمال الدين عن تكريم ضباط الشرطة الذين شاركوا فى الأحداث دون انتظار لنتائج تحقيقات النيابة خاصة أن القتل الوحيد فى الأحداث وكذلك جميع المصابين كانوا من سكان العشش وليس العكس.

فماذا حدث، ومن القاتل، ومن الضحية؟

ثلاثة أسئلة حاولنا البحث عن إجابات لها، كما حاولنا البحث عن مضمون وجوهر الأحداث، فهل الأمر يتعلق بمقتل عمرو البني فقط، أم أننا أمام مقدمة رعب ضرورية ولازمة لتسهيل إستيلاء المحافظة على الأرض وإخلاء السكان قسريا؟

وماذا فعلت الشرطة، هل عادت لتطبيق القانون واحترام كرامة وحقوق كافة المواطنين، أم عادت إلى سيرتها الأولى؟!

لم يكن الدخول لمنطقة العشش أمر يسير فى ظل حالة التربص التى تعيشها المنطقة، بل وكان الأصعب هو قيام الأهالى بالتحدث والإدلاء بشهاداتهم دون خوف، وقد قام فريق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بجمع شهادات الاهالى بالصوت والصورة، وسيستمر فى عمله الميداني لإعداد مجموعة من التقارير الورقية والمصورة تستهدف متابعة أحداث رملة بولاق وتتطورها سواء فيما يتعلق بمقتل عمرو البني، أو إجراءات إلقاء القبض والتحقيق مع سكان المنطقة، أو تنفيذ قرار المحافظة بالاستيلاء على الأرض وما سيستتبعه ذلك من أحداث، وفى هذا الإطار يصدر المركز تقريره الميدانى الأول.

رملة بولاق أبو العلا أم رملة بولاق نايل تاورز؟!

رملة بولاق أبو العلا أو "رملة بولاق النايل تاورز" كما تسميها الحكومة في أوراقها الرسمية الصادرة من صندوق تطوير العشوائيات هي منطقة تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل على أطراف القاهرة القديمة تجاه الشمال وهي إحدى الأحياء القديمة التي نشأت على ضفاف النيل، وتتحدث كتب التاريخ عن "الطرح السابع" للنيل، الذي حدث عام 1771م، وتركز عند بولاق أبو العلا في ضفته الشرقية وإمبابة في ضفته الغربية.. وكيف كسبت القاهرة زيادة كبيرة في مساحتها بفعل هذا الطرح. ثم كيف أنشأ علي بك الكبير عمارة كبيرة على ساحل ضفتي النيل في تلك الأرض، حيث يمر شارع المطبعة الأميرية، وأن الأهالي كانوا يلقون الأتربة وبقايا حطام البيوت بجوار هذا الساحل فطمى النيل عليها. بذلك تكونت الأراضي التي قامت عليها في عصر محمد علي "دار المطبعة الأميرية" والورش الحكومية ومصلحة الواپورات أي الترسانة. وعلى الضفة الأخرى من النهر أصبح الساحل الجديد عند بولاق ملتقى لتجار القمح والزيت والسكر وكانت المنطقة تزخر بالمدارس والمساجد والدور. وتؤم الشاطئ المراكب الشراعية المحملة بالبضائع القادمة من شمال مصر .

وهكذا تحول الواقع بين القاهرة والنيل وبولاق من أرض تغمرها مياه الفيضان إلى هذا الحي الشعبي على ضفاف شاطئ النيل، وربما بدأت شهرة بولاق مع حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798 م، ومحاولة استخدام موقعها للوصول إلى مناطق الوجه البحري. واختلف الناس في معنى بولاق.. البعض قال إن أصل الكلمة هو "بو" أي الجميلة بالفرنسية. و"لاك" أي بحيرة، أي أن معنى الكلمة "البحيرة الجميلة" ثم تحرفت من بولاك إلى بولاق.. ولكن لا يوجد ما يؤكد هذا حيث أن بولاق كانت موجودة قبل الحملة الفرنسية.

وربما إطلاق اسم "رملة بولاق النايل تاورز" كما تسميها الحكومة في أوراقها الرسمية الصادرة من صندوق تطوير العشوائيات على منطقة رملة بولاق يوضح العلاقة السببية بين كل ما يتعرض له سكان المنطقة من مضايقات أمنية وملاحقات ومحاولات لتهميرهم من أراضيهم وبين هذه الأبراج المملوكة لشركة نايل سيتي للاستثمار، فمنذ تسعينيات القرن الماضي بدأ أهالي المنطقة في السماع عن قصص طردهم من مساكنهم، تحت مزاعم تطوير المنطقة ولكن لا توجد معلومة واضحة عن ماهية التطوير ولا من المسئول عنه ولا يوجد أي كلام عن تعويضات لساكني هذه العقارات.

الموقع والطبيعه الجغرافية:

مصنع الفص لحديد الخرده، مصنع التليمد للبطاطين، مصنع البلاط، مصنع الزجاج، مخازن أخشاب أبو العلا¹ هذه هي المنشآت التي كانت موجوده بالمنطقة قبل وجود أبراج النايل سيتي والتي تم شراء الأراضي من أصحابها لصالح شركة النايل سيتي في تسعينيات القرن الماضي، ليتم بناء أبراج النايل سيتي وفندق فيرومونت، وما ترتب عليه من وجود مفارقة كبيرة جدا. فعلى يمين نايل سيتي التي تعتبر أحد أفخم المشاريع الاستثمارية المقامة على نيل القاهرة، توجد عشش أرض الكفراوي، إحدى أفقر عشوائيات القاهرة. حيث يعيش 3 آلاف من سكانها في عشش بدائية مبنية من



الطوب اللبن والخشب من دور واحد أو دورين على الأكثر، دون مياه أو صرف صحي، فحين تضع قدميك في منطقة العشش الموجودة بمنطقة رملة بولاق تشعر وكأنك قد انتقلت خارج دائرة الزمن وانفصلت عن الواقع المحيط بك تماما لتنتقل إلى واقع آخر مخيف يجسد مأساة حوالي 330 أسرة يقطنون في تلك المنطقة.. بلا أي نوع من أنواع الخدمات التي تكفل للمواطن حياة كريمة، فالمنطقة مكونة من عدد من المنازل والعشش المتهاكلة بعضها بلا سقف وبعضها الآخر متهدم جزئيا، وتعيش معظم الأسر في غرفة واحدة أو غرفتين بلا أي مصدر للمياه سوى صنوبرين مياه عموميين تستخدمهما كل الأسر بالمنطقة ويستخدمون دورات مياه شديدة التواضع مشتركة بين أكثر من أسرة، ولا يمكن تسمية الممرات بين تلك العشش علي أنها شوارع فهي أزقة شديدة الضيق يضطر بعض السكان إلي افتراشها صيفا هربا من الحر الخانق.. ويعيش هؤلاء السكان في وسط رائحة كريهة تشي بتفاقم أزمة الصرف الصحي في هذا المربع السكني.

¹ معلومات من أحد السكان المتقدمين في السن

وعلى اليسار يقبع مبنى النايل سيتي الذي يضم داخله 8 أدوار عرض سينمائي حديثة ومقار لعشرات الشركات العالمية منها المجموعة المالية هيرميس، وشركات بروكتر آند جامبل، وموبينيل، وأوراسكوم تيليكوم، وغيرها. إضافة إلى فندق فيرومونت الشهير الذي يضم 552 غرفة موزعة على 25 طابقاً.

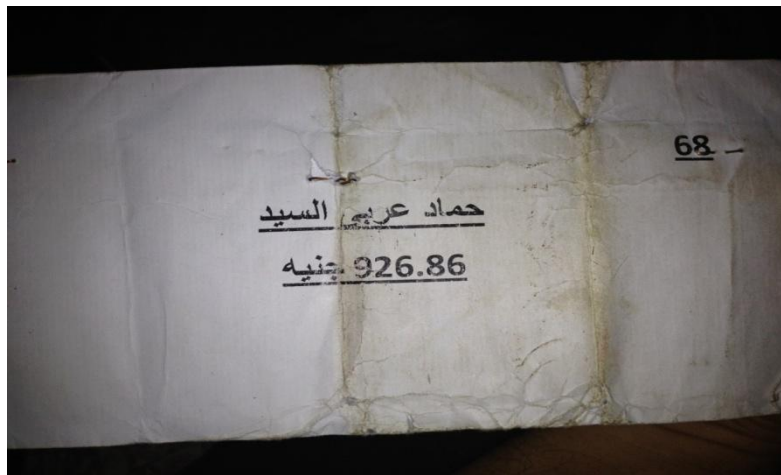
الطراز المعماري لنايل سيتي المعروفة باسم "أبراج ساويرس" هي من تصميم "أتيليه الفن الحضري" وهي شركة بلجيكية تأسست في 1979، وغيرت اسمها مؤخراً إلى "فيجين للتصميم المعماري"، تفخر بمبانيها الشاهقة في اسطنبول وبروكسل وجزر سيشل.

أكبر الشركات المصرية شاركت في تنفيذ المبنى، مثل دار الهندسة، وحمزة وشركاه للمعماري الشهير ممدوح حمزة. يضم المبنى داخله ما يزيد على 20 ألف نقطة تحكم إلكتروني لكل مرافق المبنى من تكييف مركزي وإضاءة وكهرباء وغيرها، طبقاً لأحد المهندسين الذين شاركوا في تصميمه، وهو ما يجعله أحد أكثر المباني التي تبنت تكنولوجيا "أتمتة المباني" في مصر.^٢

أربع محطات ذات دلالة هامة:

المحطة الأولى: ثورة 25 يناير

جاءت بداية التعامل المباشر بين سكان منطقة عشش أرض الكفراوي وأبراج النايل تاورز مع بداية ثورة 25 يناير ففي يوم 28 يناير 2011 تطوع سكان العشش برملة بولاق للتصدي لمحاولات الاعتداء على أبراج النايل سيتي، وأشاد بهم مدير أمن الأبراج في ذلك الوقت ويدعي عمر الدالي وطلب من بعضهم التعاون معه في حماية الأبراج مقابل مكافآت مالية شهرية، وبالطبع تم ذلك بشكل ودي (عرفى) وليس عن طريق علاقة تعاقدية مكتوبة، واستمر هذا التعاون منذ بداية الثورة وحتى أحداث 2 أغسطس 2012.



صورة المظروف الذي كان يسلم لبعض السكان وبه الشهيرة وواضح انه مسجل عليه رقم الشخص واسمه والمبلغ الذي يتقاضاه

^٢ الصحفي أحمد عطية - تحقيق بعنوان "آخر أيام السكان الأصليين في رملة بولاق" - جريدة الشروق - 4 أغسطس

المحطة الثانية: صدور قرار من المحافظة بالاستيلاء على أراضي الرملة:

في 20 يونيه 2012 نشرت الوقائع المصرية بالعدد 142 قرارا صادر من محافظ القاهرة د. عبد القوى خليفة برقم 8993 لسنة 2011 تضمن إستيلاء المحافظة على أرض منطقة "عشوائيات نايل تاورز" ببولاق، لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ تنفيذ الاستيلاء، للوهلة الأولى كنا نظن أن هناك خطأ مطبعي بين سنة القرار المسجلة بجوار الرقم والموضح أنه في 2011 وبين تاريخ نشره في الجريدة الرسمية 2012 ولكن بمراجعة القرار جيدا تبين أنه لا يوجد أى أخطاء فنهاية القرار تؤكد أنه تم تحريره في 19 أكتوبر 2011 ولكن لم تتجرأ الحكومة أو المحافظة على البدء في التنفيذ خلال عام 2011 وبدا لها مع نهايات شهر يونيه 2012 أن تنفيذ الإستيلاء على الأراضي بما يستلزمه ذلك من عمليات إخلاء قسرى للسكان قد آن وأوانه فأصدر عبد القوى خليفة القرار.

الوقائع المصرية - العدد ١٤٢ في ٢٠ يونية سنة ٢٠١٢ ٣

قرارات

محافظة القاهرة

قرار محافظ القاهرة رقم ٨٩٩٣ لسنة ٢٠١١

بشأن إصدار قرار استيلاء مؤقت للأرض الواقعة بها عشوائيات نايل تاورز
حي بولاق أبو العلا - محافظة القاهرة

محافظ القاهرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٩٦ لسنة ٢٠٠٩ واتفاقي التعاون بين صندوق تطوير المناطق العشوائية ومحافظة القاهرة بتاريخ ١/١٢/٢٠١٠ ملحق رقم (١) لاتفاقي التعاون لتطوير منطقة رملة بولاق (نايل تاورز) - حي بولاق - محافظة القاهرة ؛

قرر:

- مادة أولى - يستولى مؤقتاً على الأرض الموضحة الحدود طبقاً للرسم والمذكرة المرفقين .
- مادة ثانية - تحدد مدة الاستيلاء بثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى .
- مادة ثالثة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريراً في ١٩/١٠/٢٠١١

محافظ القاهرة

١. د/ عبد القوى احمد مختار خليفة

المحطة الثالثة: مصرع الطفل عمار محمد:

وفي يوم الأربعاء الموافق 2012/6/27 شب حريق بتلك العشش وكان هناك طفل يدعي عمار محمد عبد النبي لم يتجاوز عمره الخمس سنوات حاصرته النيران فهرب الأهالي إلي أمن البرج وطلبوا منهم إخراج أحد أجهزة الإطفاء أو خرطوم مطافي من تلك الموجودة بكثرة في البرج للسيطرة علي الحريق وإنقاذ الطفل إلا أن أمن البرج رفض تماما التعاون معهم مما ترتب عليه وفاة الطفل محترقا، وهو ما ترك في نفس الأهالي ضيقا كبيرا تجاه ملاك الفندق وإدارته فلم يكن يتوقع سكان العشش أن يكون رد الجميل لهم بحمايتهم للأبراج أثناء الثورة والانفلات الأمني الذي تعرضت له البلاد أن تترك إدارة الفندق النيران تلتهم مساكنهم وتودي بحياة طفل من أطفالهم.

المحطة الرابعة: أحداث 2 أغسطس ومقتل عمرو البني:

وصلت الأحداث لذروتها في 2 أغسطس عندما توقف إدارة الفندق عن دفع المكافآت الشهرية لبعض السكان الذين كانوا يشاركون في حماية الأبراج، ثم مقتل عمرو البني، وإصابة أنور عبد الله. ثم تجمهر الشباب أمام الأبراج.

ملخص ما حدث:

في يوم الخميس الموافق 2 أغسطس 2012 تحول الهدوء أمام أبراج نايل سيتي "أبراج أوراسكوم" إلي حالة من الفوضى حيث استخدمت قوات الشرطة الأسلحة النارية ضد بعض سكان منطقة عشش الكفراوي والتي تقع خلف الأبراج مباشرة، وذلك إثر قيام الأمن المكلف بتأمين الفندق بقتل أحد سكان المنطقة وإصابة آخر حاول إنقاذ القتيل بطلق ناري في قدمه، وبالطبع للواقعه روايتان رسمية طبقا لبيان وزارة الداخلية، وأخرى طبقا لسكان المنطقة، وتتقاطع الروايتان في أن سبب إندلاع الأحداث هو إطلاق الأعيرة النارية علي أحد سكان المنطقة وهو (عمرو البني) مما أودى بحياته، كما تم إصابة أحد السكان أيضا بطلق ناري وهو ما ترتب عليه قيام الشرطة بالقبض على واحتجاز 17 شخصا في نفس يوم الحادث، ووضع 20 آخرين على قوائم المطلوبين، ثم تم لاحقا إلقاء القبض 16 منهم.

طبقا لرواية الأهالي:

في أحداث ثورة 25 يناير قام البعض بالاعتداء على وحرقت مول أركاديا على كورنيش النيل في المنطقة ما بين بولاق وروض الفرج، وهو المول القريب من أبراج النايل سيتي والتي لم تتعرض لذات الاعتداء لقيام أهالي رملة بولاق وسكان عشش الكفراوي بحماية هذه الأبراج، وردا على ذلك طلب مدير أمن الأبراج من بعض السكان التعاون معه والاستمرار في حماية الأبراج مقابل صرف مرتبات شهرية لهم -والتي يصفها بعض سكان المنطقة بأنها لم تكن شهريات مجزية فقط بل كان مبالغ فيها- وذلك نظير حمايتهم للأبراج من هجوم البلطجية في ظل الحالة الأمنية التي كانت تمر بها البلاد ومع نهاية شهر يوليو وبداية شهر أغسطس وتحديدا يوم 2 أغسطس ذهب عمرو البني -والذي كان أحد السكان الذين يحصلون على هذه الشهريات- للحصول على الشهرية إلا أن أمن الأبراج وشرطة السياحة رفضا دخوله للفندق فحدثت مشادة كلامية تطورت لتشابك بالأيدى قام على إثره أحد ضباط شرطة السياحة بإطلاق عيار ناري في فخذ عمرو وآخر في ظهره مما أودى بحياته، وعندما انتقل لمكان الحادث بعض أصدقاء عمرو بعد علمهم بالخبر وفي حضور مأمور قسم بولاق تم إطلاق عيار ناري من داخل الفندق على أنور عبد اللطيف أحد أصدقاء عمرو فأصابته طلقة في فخذه مما أوقفه الحركة أيضا، وعندما حاول ابنه إنقاذه أصيب أيضا بطلق ناري في القدم وبتناقل نبأ مقتل

عمرو وإصابة أنور وابنه تجمهر بعض الصبية والشباب من أهالي المنطقة أمام الأبراج، وحدثت اشتباكات بينهم وبين الأمن خارج الأبراج.

طبقاً لرواية وزارة الداخلية وإدارة الفندق:

اقتحم مجموعة من البلطجية مساء الخميس الموافق 2 أغسطس الجارى أحد فنادق مجموعة أبراج "النائل سيتي" بكورنيش النيل حيث قاموا بالدخول إلى استقبال الفندق بقصد الحصول على مبالغ مالية عنوة كإتاوة على الفندق ولما رفض موظف الفندق قاموا بالتعدى عليهم بالأسلحة البيضاء.. وعند قيام ضابط شرطة السياحة المعين بالفندق بمحاولة إخراجهم، قاموا بالتعدى عليه ومحاولة الاستيلاء على سلاحه وحدث اشتباك بينهم أدى إلى استخدام سلاحه للدفاع الشرعى، مما أدى إلى خروج طلبة أصابت أحد الأشخاص المعتدين فى بطنه وأدت إلى وفاته، وإصابة آخر.. وتبين أن هذا الشخص يدعى "عمر فتحى عامر" وشهرته "عمرو البني" وهو مسجل خطر سبق ضبطه فى العديد من قضايا المخدرات وسرقة السيارات وسبق اعتقاله جنائياً لخطورته على الأمن العام وأفرج عنه الشهر الماضى.

شهود عيان: ٣

- وطبقاً لرواية محمد أحد سكان المنطقة وشاهد عيان "حضرتك هما كانوا يبصرفوا شهريات كبيرة لمجموعه من السكان اللي كانوا بيحموا الأبراج من البلطجية من وقت الثورة، العتش فيها غلابة مش بلطجية و لما الثورة قامت أركاديا إتحرق وإتسرق لكن إحنا حمينا الأبراج دي وما حدش قدر يجي جنبها، دلوقتي بقينا بلطجية إزاي بس، اللي حصل إن الابراج كانت بتصرف شهريات كبيرة وحبوا يقطعوها فقالوا يعلموا الناس الأدب، وبعدين اللي انقبض عليهم دول كلهم إتأخذوا ظلم، وكانوا جاينين من شغلهم".
- يروي مجدى أحد شهود العيان من سكان المنطقة "اللي انا شفته ضرب نار وعساكر ماسكه سلاح آلي وقنابل غاز مغرقة الدنيا، دول كانوا بيضربوا كأنهم قدام يهود، الباشوات بتوع مباحث القسم كانوا واقفين عريانين كأنهم فى خناقة وأسمائهم: عمر طلعت، هشام عثمان، احمد قدي".
- فى حين ذكر محمود أحد سكان عتش الكفراوي "عمرو البني ده مسجل آه بس جدع جداً كل سكان العتش بيحبوه وبعدين هو مش بلطجي ده كان صنايعي زي الفل لغاية من 10 سنين كده أو أكثر شوية كان فيه رئيس مباحث قسم بولاق اسمه (ن. س) كان راجل مفترى وهو السبب فى إن عمرو وكثير من الشباب يكرهوا الحكومة والدنيا ويسيبوا شغلهم بعد ما حبسهم ظلم علشان يقفل قضايا فتحولوا من صنايعيه إيديهم تتلف فى حرير إلى مسجلين خطر وكل واحد تصنيفه حسب القضايا اللي شيلهاه الباشا، وربنا يننقم منه ومن كل اللي عمل فيهم كده".
- وقال أحد الشهود الذين رفضوا تسجيل اسمه "آه خرجنا ورمينا طوب وحجارة على الأبراج دي اللي من يوم ما اتبنت وهي خربت بيتنا ومعيشانا فى رعب، وكل شوية يقولونا إزالة وطرد، وشوية يقولوا دى أرض حكر، وشوية تانية يقولوا دى أرض دولة، وشوية يقولوا دى أرض خاصة والدولة هتستولى عليها" .. وأكمل كلامه قائلاً: "عمرو ماكانش رايح يتخانق لأنه راح لوحده ومن غير سلاح، يعنى مش مدي خوانه، وما حاولش يخطف

٣٣ ملحوظة: بعض الشهود طلبوا عدم ذكر أسمائهم خوفاً من الملاحقة الأمنية ومن وافق ذكرنا اسمه الأول

- سلاح ولا حاجة زي الداخلية ما بتقول وبعدين دول قتلوه بدم بارد يعني واللي أفهمه إن لو في واحد بيعتدي على أمن الفندق يضربوه في رجله أو في ذراعه مش في سلسلة ظهره وتبقى ضربة موت كده".
- وقال سيد أحد السكان "الحكومة قبضت على ناس كثير جدا وعمومهم العافية ضرب وتكسير وتعجيز وإهانة وتخويف للأطفال والستات احنا متوصى علينا يا بيه عشان نخاف ونسيب المكان".
- ويقول أحد سكان المنطقة ومن العاملين بالفندق منذ الثورة على خلفية حماية الأبراج "إحنا اتفاجئنا بالعيال الصغيرة اللي ساكنين في العشش بعد ما عرفت بموت عمرو خرجت وقعدت ترمي طوب على الأبراج، قولناهم عيب كده هتضيعوا حق عمرو، لكن صدمتهم من موت واحد من المنطقة خلتهم ما يسمعوش الكلام، بس إحنا حمينا الأبراج من ورا مدخل الأبراج الخلفى، والجراج والساحة الكبيرة بتاعة الانتظار اللي بتساع يجي 50 عربية ناحية العشش ما حدش لمسها، لكن العربيات اللي ولعت والأبواب اللي اتكسرت دي اللي كانت على الكورنيش مكان ما عمرو اتقتل".
- ويقول شاهد آخر "هما بيقلوا إن عمرو كان معاه فرد خرطوش، وده كذب وافترء والأبراج فيها كاميرات على أعلى مستوى يوروننا صورة عمرو وهو معاه خرطوش، وتوضح عمرو اتقتل إزاي ده اتضرب في رجله وقع على الارض، وأغمى عليه راح ضربوه في ظهره".
- وذكر الحاج سيد" تخيل الحكومة (يقصد الشرطة) بتقلع ملط ويتقف لنا بالبناطيل ويسبولنا الدين ويشتمونا، يبقى مين فينا اللي بلطجى؟ وبعدين هما عارفين ومتأكدين إن اللي ساكنين هنا ناس غلابة، ومفيش حد فينا معاه سلاح علشان كده وقفوا بصدرهم مفتوح لو كان عمرو أو أى حد من ولادنا معاه فرد خرطوش كانوا خافوا وإدارو بعيد عننا، أو كانوا خدوا ساتر وضربونا من ورا الأبواب أو من شبابيك الأبراج لكن التلفزيون والجرابيد بيطلعونا احنا بلطجيه وهما الضحية، وهمه كمان الأبطال اللي الوزير بيكرمهم.. حسبي الله ونعم الوكيل".
- ويقول حماد أحد سكان المنطقة "الواقعه حصلت يوم 2 في الشهر وده يوم صرف المرتبات عمرو راح عشان كذا ولما عرفنا إنه انضرب رحنا ننقذه أنا وأنور لقينا عمرو مرمي على الأرض وواحد رصاصتين واحدة في رجله، والثانية في بطنه أو من ظهره ما عرفش ، هي معدية من الناحيتين أخذنا عمرو وجرينا على عربية إسعاف كانت واقفه الناحية الثانية من الطريق، الإسعاف ما رضيتش تشيله وقالت ده مات أخذناه وطلعنا على بيتهم، وبعدها رحنا عند الأبراج تانى كان المأمور بتاع قسم بولاق جه واحنا بنكلمه أنور عبد اللطيف كان واقف جنبى واتصاب في رجله، وإحنا واقفين بنكلم مأمور قسم بولاق انضرب بالنار وهو واقف لابس جلابية ومن غير سلاح ولا أي حاجه كان بيكلم المأمور، في حد من جوه الفندق ضرب نار والمأمور قال هتولي اللي ضرب النار ده.
- وطبعا العيال الصغيرة 14 و 15 سنة ولاد المنطقة جريت على واجهة الفندق مكان ما اتقتل عمرو وقعدت تضرب طوب عليهم، عمرو كان من غير سلاح نفترض إنه غلط فيهم يضربوه بالنار ويموت ليه، وليه يضربوا في المليات، وليه يضربوا علينا نار وإحنا مع المأمور ويصيبوا أنور".
- أما أنور عبد اللطيف أحد سكان المنطقة ومصاب في الأحداث بطلق ناري في الفخذ عندما حاول انقاذ عمرو "أنا عرفت إن عمرو إنضرب بالنار جريت على الفندق أنا وحماد شلنا عمرو وجرينا على الإسعاف ما رضيتش تاخده رجعنا تاني بيه على البيت وبعدين كانت حكومة قسم بولاق جت رحت أكلهم وواقف بكلم المأمور ويقوله

يا باشا شوف مين ضرب عمرو بالنار علشان الموضوع يتلم لقيت في رصاصة جت في فخذي اليمين وإبني جه يشيلني ضريوه بالنار هو كمان، وأنا دلوقتي موديه عند قرابيننا بره المنطقة الواد نفسيته تعبانة".

- وذكر أحد السكان "إحنا ما بنعرفش نشترى علبة السجاير، المنطقة متحصرة من كل النواحي واللي بيخرج بيتقبض عليه احنا مستخبيين وخافين نخرج، واغلب ولاد المنطقة دلوقت مبيدخلوهاش من يوم الأحداث لأن الشرطة بتلم العاقل على الباطل".

مؤشرات الشهادات:

تشير نتائج الشهادات التي تم جمعها حتى الآن إلى:

1. أن عمرو البني كان ذاهبا للفندق بمفرده ودون سلاح مما يوضح أنه لم يكن في نيته التشاجر.
 2. أن إطلاق الرصاص على شخص لا يحمل سلاح ليس له ما يبرره، فضلاً عن أن عمرو قد تعرض لطلقتين إحداهما في القدم وكانت كافية لشل حركته، إلا أنه تعرض لطلقة ثانية -من الظهر إلى البطن أو من البطن إلى الظهر طبقاً لما سيعلنه تقرير الطبيب الشرعي- مما أدى لقتله.
 3. أثناء قيام بعض سكان المنطقة ومنهم أنور عبد اللطيف بالتحدث مع مأمور قسم بولاق ومطالبته بالبحث عن قاتل عمرو البني، تم إطلاق النار على أنور في فخذه وعندما حاول ابنه إنقاذه تم إطلاق النار عليه أيضاً وإصابته في قدمه، وهو ما يعكس الاستخدام المفرط للرصاص الحي دون حاجة لذلك.
 4. أن تجمهر بعض الصبية والشباب أمام المدخل الأمامي للفندق وبدء إلقاء الطوب لم يتم إلا بعد إصابة أنور وابنه، ونرى أنه لو تم الاعلان عن إلقاء القبض على قاتل عمرو والتحقيق معه، ولم يتم إطلاق النار على أنور وابنه لما تطورت الأحداث لما آلت إليه.
 5. تجمهر الشباب والصبية استهدف الرد على من أطلقوا الرصاص وليس إتلاف الأبراج أو تخريبها بدليل أن المداخل الخلفية للأبراج وكذا الجراجات الخلفية والسيارات التي كانت تقف بها وهي مداخل ملاصقة لمنطقة عش الكفراوي لم تتعرض لأي اعتداءات.
- هناك خطورة حقيقية من إستغلال الأحداث لإرهاب السكان لتسهيل عملية الإخلاء القسرى وإستيلاء المحافظة على الأرض.

المقبوض عليهم:

1. هاني صديق حسان
2. طارق صديق حسان
3. بدوي رضوان القاضي
4. سيد عبد الحفيظ احمد سيد

٥. محمد عبد الحفيظ احمد سيد
٦. رجب طه عباس
٧. محمد نبيل حسن
٨. محمد عبد الحافظ سيد
٩. محمد صابر احمد سليمان
١٠. كريم كامل سيد
١١. محمد ناصر حامد
١٢. مطفي كرم محمد
١٣. عماد عباس عبد العزيز
١٤. سعيد محمدي حمدي
١٥. حسام مدبولي احمد
١٦. عامر السيد موسي
١٧. وليد حسن محمد (مصاب بعيار آلي في الركبة)

الاتهامات:

- الشروع بسرقة السلاح المسلم لمندوب الشرطة محمد مصطفى.
- إتلاف أموال ثابتة ومنقولة للغير.
- حيازه سلاح أبيض دون ترخيص ودون الضرورة المطلوبة.

المطلوبون:

١. عاطف صديق حسان
٢. سعد صديق حسان
٣. محمد صديق حسان
٤. عماد سيد ابانوس
٥. سيد ابانوس ابانوس
٦. ابراهيم عادل ابانوس
٧. عربي السيد عبد الغني
٨. سيد صبحي عباس
٩. احمد احمد عبد الوهاب
١٠. مجدي انور رمضان
١١. هشام طمية عباس
١٢. شريف طمية عباس
١٣. عرفة صلاح مبروك

١٤. جلال صابر جلال
 ١٥. سيد احمد سلامه
 ١٦. اسامه ابو المجد عبد اللطيف
 ١٧. فاروق عبد الحميد احمد
 ١٨. ابراهيم سيد عبد الفتاح
 ١٩. بلال محمد عبد الرازي
 ٢٠. محمد احمد حسانين

الالهامات:

- استعمال القوة والتلويح بالعنف ضد موظفين الفندق وقوات الأمن المكلفة بتأمينه.
- استعمال القوة مع موظفين عموميين ضباط وأفراد الشرطة.

المحصلة النهائية حتى الآن:-

قتلى ومصابون:

- من جانب الأهالي قتيل و 17 محبوس و 21 مطلوب، وثلاثة مصابين بطلق ناري نافذ، وعشرات المصابين بإصابات متفرقة ومختلفة.
- من جانب الشرطة لا يوجد قتلى أو مصابين.
- الأبراج بها تلفيات قدرتها إدارة الأبراج بسبعة ملايين جنيه.

تكريم الشرطة وسلاح "الفانلات الداخلية":

فى اليوم الثانى للأحداث والموافق 3 أغسطس كرم اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية الجديد الضباط المشاركين فى الأحداث بزعم حمايتهم للأبراج من اعتداء ما أسماهم ببلطجية ومسجلين خطر فرضوا إتاوات على الفندق، قد تم هذا التكريم دون إجراء أى تحقيق ودون انتظار لتقييم أداء الشرطة فى مواجهة الأحداث خاصة أن الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم نشر تقريراً مصوراً لرجال الشرطة أثناء الأحداث، بدا فيه أن أداءهم لم يكن على المستوى المهني وظهروا بصور عارية تارة وبالملابس الداخلية من أعلى تارة أخرى فى شكل يشبه عصابات الشوارع لدرجة أن شباب الإنترنت أطلقوا على هذا التقرير المصور هذا العنوان الساخر "سلاح الفانلات الداخلية يظهر فى موقعة نايل سيتي".^٤

شكر واستغاثة:

فى الوقت الذى يتعرض فيه سكان منطقة عشش الكفراوي -الواقعه خلف أبراج النايل سيتي- إلى كافة أشكال التمييز حيث لا توجد مياه ولا صرف صحي، وفوق ما تعرضوا له من قنابل الغاز المسيل على مدار يومين كاملين وحملات

^٤ يمكن متابعة التقرير المصور للمصري اليوم من خلال هذا الرابط:

لمداهمة المنازل والقبض العشوائي على سكان المنطقة نجد أن إدارة شركة نايل سيتي للاستثمار تتوجه لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزارة الداخلية وتطالبهم بسرعة اغاثتها من أعمال البلطجة والاعتداءات المستمرة التي تتعرض لها، حيث نشرت الاستغاثة بجريدة الأهرام المسائي بتاريخ الثلاثاء 7 أغسطس بالعدد 7772 السنة الثانية والعشرون، وفي ذات العدد وبنفس الصفحة الأولى توجهت إدارة فندق فيرومونت نايل سيتي بشكر لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزارة الداخلية على سرعة تحركها ومواجهة الأحداث وإعادة الاستقرار بالمنطقة.

مداهمات تالية للأحداث:

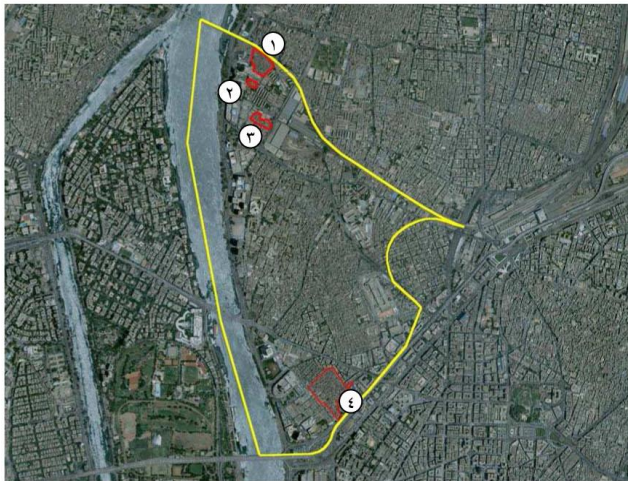
تعرض سكان عشش الكفراوي فجر يوم الأربعاء 8 أغسطس إلى مداهمات شملت كافة البيوت والعشش الموجودة بالمنطقة تعرض خلالها السكان لأبشع صور التنكيل والإذلال حيث تمت المداهمات بعد صلاة الفجر وخلود الناس للنوم ليجدوا أبواب بيوتهم وعششهم تتهدم فوق رؤوسهم، وقام الأمن بالقبض على أكثر من 70 شاب من سكان المنطقة، وقاموا بالاعتداء عليهم وضربهم كما قامت قوات الأمن بتكسير محتويات هذه المنازل والعشش، وذكر العديد من الأهالي أن العديد من محتويات منازلهم تم سرقتها والاستيلاء عليها أثناء المداهمات.

من الذي أطلق الرصاص؟

إن متابعة الأحداث عن قرب وسماع شهادات الأهالي بعيدا عن صخب وزير الإعلامية يتضح أن من أطلق عليهم الرصاص وماتوا وأصيبوا بل وتم إلقاء القبض عليهم، وترويعهم هم أهالي الرملة أما إدارة وأمن الأبراج فصورتهم العديد من وسائل الإعلام كضحايا للأحداث، لتبقى العديد من الأسئلة التي تحتاج لإجابة:



توزيع المناطق غير الآمنة بقسم بولاق



م	إسم المنطقة	درجة الخطورة	الملكية	المساحة (فدان)	عدد الوحدات السكنية
١	رملة بولاق النابل تاورز	٢	أملك دولة	٣.٩	٣٣٠
٢	كايش	٢	أملك دولة	٠.٦	٢٧٣
٣	رملة بولاق أركاديا	٢	أملك دولة	١.٦	١٠١
٤	ماسبيرو	٢	أملك خاصة	١٠.٦	٤٩٤

يؤكد الشهود أن عمرو البني ذهب للبرج دون سلاح، وحتى إن قام بالتشاجر مع أفراد أمن البرج فهل كان يستدعي ذلك إطلاق النار عليه؟

وهل كان الأمر يستدعي إطلاق طلقتين الأولى على قدمه، والثانية في ظهره أو بطنه كما سيكشف تقرير الطبيب الشرعي؟

ومن الذي أطلق النهار على عمرو البني؟

وبعد إطلاق النار على عمرو لماذا لم يتم نقله لأي مستشفى لإسعافه ومحاولة إنقاذ حياته؟ ولماذا ظل ملقى على الأرض حتى جاء أصحابه وقاموا هم بمحاولة نقله لسيارة الإسعاف ثم لمنزله؟

ثم من الذي أطلق الرصاص على أنور عبد الله الذي كان يتحدث مع مأمور القسم؟

إن جوهر هذه الأحداث ليس في تجمهر بعض

الشباب وقيامهم بالقاء الحجارة على واجهة الفندق والأبراج وإنما هي إطلاق الرصاص على عمرو وأنور مما أدى لمقتل الأول وإصابة الثاني.

مقتل عمرو والإخلاء القسرى للسكان:

لاشك أن طمس الحقائق أمام الرأي العام فى مقتل عمرو وإصابة أنور، والتوسع فى عمليات القبض التى يتعرض لها شباب المنطقة، وحالة الخوف والهلع التى تم تصديرها لجميع السكان من جراء المداهمات الأمنية من ناحية، ووصمهم إعلاميا بالبلطجية من ناحية ثانية، يتم استغلالها لتمهيد الأرض لتنفيذ قرار محافظ القاهرة بالإستيلاء على الرملة بزعم تطويرها، وهو ما يعكس أن دولاب العمل الحكومى فى الوزارات والمحافظات يعمل بنفس الآليات التى كان تسير فى النظام السابق، وأن الثورة لم تؤثر على الآليات وولا على الخطط التى كانت مجهزة لتجهيز سكان العشوائيات وخاصة مخطط القاهرة 2050.

ولا شك أن منطقة رملة بولاق مصنفة كإسكان غير منظم وغير آمن وتحتاج إلى تطوير، ولكن ليس معنى التطوير هو تهجير السكان قسرياً من المنطقة، وإزالة مساكنهم مهما كان تواضعها لتكون أبراج الاستثمار السكنى والتجارى بديلاً عنها، وإنما التطوير الذى تحتاجه المنطقة هو إعادة تخطيطها لتكون أكثر أمناً وتنظيماً وبما سيساهم فى وصول السكان الأصليين للحياة الكريمة والسكن الآمن والملائم.

ولمعرفة الأبعاد المترتبة على تطوير رملة بولاق يجب النظر إلى ملف تطوير العشوائيات ككل وما ترتب عليه من إنشاء صندوق لتطوير المناطق العشوائية، وقد قام الصندوق بالفصل بين ما سماه بالمناطق غير المخططة والمناطق غير الآمنة من خلال ترتيبها طبقاً لأربع مستويات مختلفة من درجة الخطورة يتم حسابها بتوافر شروط درجة الخطورة بنصف المباني الموجودة بمنطقة الدراسة أو أكثر.

1. درجة الخطورة الأولى (الأعلى): المناطق المهددة للحياة

وهي الموجودة تحت الكتل الجيولوجية والمساكن المبنية فى مخرات السيول، وتلك الموجودة فى الحرم المتحرك للسكة الجديد.

2. درجة الخطورة الثانية: السكن غير الملائم

فيتضمن العشش المبنية على أملاك المحافظات والجهات السيادية وأراضي الأوقاف وأراضي طرح النهر كذلك العشش المبنية على أراض خاصة، أيضاً المناطق المتهدمة المبنية على أملاك خاصة مثل بعض المناطق القديمة المتهدمة فى قلب المدن.

3. درجة الخطورة الثالثة: المناطق التى تهدد الصحة العامة

فهي المساكن الجيدة -ليست عششا أو أكواخا- ولكنها تفتقد المياه والصرف الصحى، أو تقع تحت كابلات الضغط العالي أو التلوث الصناعي.

4. درجة الخطورة الرابعة: المناطق غير المستقرة

مباني مبنية على أملاك دولة، وسيتم تقنين أوضاع تلك المباني نظير مبالغ تؤخذ على المتر، ومنح الملكية لهم بحيث يتم توفير الاستقرار لسكان تلك المناطق أو توفير أراضي بديلة لهم.

ومن خلال هذه المعايير يتضح أن منطقة الرملة ليست من المناطق التي تصنف من درجة الخطورة الأولى والتي لا يوجد علاج لها إلا الإزالة ولكنها من المناطق التي يمكن تصنيفها بدرجة الخطورة الثانية والثالثة والرابعة أى تقنين أوضاع السكان، إدخال المرافق، وإقامة المباني بديلا عن العشش خاصة أن مساحة الارض تصل إلى 3600 متر مربع، وعدد السكان يصل إلى 330 أسرة، وهو ما يعنى أن تخطيط مساحة الارض لاستيعاب عدد السكان هو أمر متاح ولا يحتاج لتهدجير سكان الرملة.

التوصيات:

أولاً: نوصى بوقف تنفيذ قرار إستيلاء المحافظة على الأرض لحين إعلان الحكومة المصرية عن مخططها لتطوير المنطقة بشفافية تامة وطرح بدائل مناسبة للسكان بعد مناقشات جدية معهم وموافقتهم عليها، على ألا يكون من بينها الإخلاء القسري.

ثانياً: نوصي بالإعلان عن أسماء الضباط الذين قاموا بإطلاق الرصاص على عمرو البني وأنور عبد اللطيف وابنه، ونوصي بإيقافهم عن العمل والتحقيق معهم فى وقائع وملابسات إطلاقهم للرصاص.

ثالثاً: نطالب بإخلاء سبيل الأهالى والشباب الذين تعرضوا للقبض عليهم من جراء أحداث 2 أغسطس 2012.

رابعاً: نطالب النيابة العامة بسرعة التحفظ على نسخة كاملة من شرائط الفيديو الخاصة بكاميرات فندق الفيرومونت وبرجي النايلى تاورز.

خامساً: نوصي بأن يقوم المجلس القومي لحقوق الإنسان بإيفاد بعثة تقصي حقائق إلى منطقة رملة بولاق للوقوف على حقيقة الأمر بكافة أبعاده وإعلانها للرأي العام، والانتقال إلى أماكن الاحتجاز للاستماع إلي السكان المقبوض عليهم سواء في الأحداث أو في وقائع وإجراءات القبض عليهم والتحقيق معهم واحتجازهم.

سادساً: يجب علي وزارة الداخلية أن توقف فوراً الحملات الأمنية على المنطقة التي تتسبب في ترويع سكانها، وأن تتوقف عن القبض العشوائي على هؤلاء السكان.

سابعاً: يجب على الحكومة التدخل بشكل عاجل لتوفير مصادر نظيفه وكافيه لمياه الشرب للسكان، والسعى لطرح بدائل لحل مشكلة الصرف الصحي في المنطقة لحين الاتفاق بين السكان والحكومة على مخطط تطويرها.